السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص: 670- 684
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في الفعل السياسي

Promotion of the political participation of Algerian women in political action

زين العابدين معو*، جامعة باتنة1
mzine@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2020/03/18. تاريخ القبول: 2020/05/05

ملخص:

تعتبر المشاركة السياسية أحد أهم مؤشرات التنمية والحكم الجيد في المجتمع، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية دون التطرق لموضوع المشاركة السياسية، في الوقت نفسه لا يمكن الحديث عن التنمية دون التعرض لدور المرأة ومساهمتها فيها من خلال قنوات المشاركة السياسية، حيث تنعكس درجة مشاركة المرأة إيجابا في السياسات التنموية باعتبارها تمثل أكثر من نصف المجتمع.

وبالرغم من منح بعض الدول العربية المرأة حقوقها السياسية والمدنية إلا أن مشاركتها لازالت تتسم بالتغييب والضعف، حيث بقي تمثيل النساء متدنيا في البرلمانات العربية مقارنة بنظيرتها في الدول الغربية، ويعود السبب في ذلك للعديد من المعوقات التي تعترض سيرورة نضال المرأة من أجل تحقيق المشاركة السياسية المتماشية مع نسبتها السكانية في هذه المجتمعات.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي عملت على تجسيد المشاركة السياسية للمراة في الحياة السياسية، من خلال مجموعة من الأطر القانونية والتشريعية التي أدت تغيير الواقع الذي كانت تعيشه المر أة حيث أصبح للنساء صوت دور هام، حيث تربعت على رأس الوزارات والدوائر السياسية المختلفة و قيادة الجيش وفي سلك الامن والقضاء والتعليم العالي و على رأس المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، الفعل السياسي، نظام الكوتا، اتخاذ القرار السياسي، الحياة السياسية.

* المؤلف المراسل

Abstract:

Political participation is considered one of the most important indicators of development and good governance in society, as it is not possible to talk about development without touching on the issue of political participation, at the same time it is not possible to talk about development without exposure to the role of women and their contribution to them through the channels of political participation, where the degree of women's participation reflects positively In development policies as representing more than half of society.

Although some Arab countries granted women their political and civil rights, their participation is still characterized by absenteeism and weakness, as the representation of women remained low in Arab parliaments compared to their counterparts in Western countries, and this is due to many obstacles that impede the process of women's struggle to achieve consistent political participation With its population ratio in these societies.

Algeria is considered among the countries that worked to embody the political participation of women in political life, through a set of legal and legislative frameworks that led to changing the reality in which women were living, as women had a voice of an important role, as they headed the various ministries and political departments and the leadership of the army In the security, judiciary and higher education corps, and at the head of economic institutions.

Keywords: Political participation, political action, quota system, political decision-making, political life

مقدمة:

لا شك أن الإنسان كائن اجتماعي يعيش مع الجماعة، وأن حياة الجماعة لا تستمر إلا بالتوافق والانسجام بين أفرادها، ولابد أن يشارك جميع الأفراد في شؤون الأمور الحياتية العادية. وتعتبر المشاركة السياسية من أهم مقتضيات الحياة السياسية، على أساس أن لكل مواطن الحق في أن يشارك ويساهم في إدارة بلاده، كما أن عليه أن يعبر عن إرادته.

أصبح موضوع مشاركة المرأة الجزائرية في العمل السياسي خاصة منذ التحول الديمقراطي الذي شيدت البلاد في تسعينيات القرن الماضي، من أهم المسائل التي القت اهتماما بالغا لدى المناصرين لقضايا المرأة، و كان في مقدمتهم الباحثين والفاعلين في حقوق الإنسان وأيضا في مختلف التيارات النسوية الوطنية والمحمية . فترجم هذا الاهتمام المتعمق بالتمثيل السياسي للمرأة، في إسهامات عديدة كان لها الأثر الايجابي على قرارات الحكومة والمنظمات الرسمية وغير الرسمية على المستوى الوطني .

من هذا المنطلق وباعتبار أن المرأة نصف المجتمع الإنساني، لا يتصور أن يفصل أي نظام سياسي نصف مجتمعه ويحكم عليه بالجمود أو الشلل، فنجدها في الأقطار العربية ومنها الجزائر ظلت تكافح التهميش الذي عانت منه لعقود، حتى نالت قسطا لابأس به من الحقوق السياسية التي سمحت لها بخوض الانتخابات كمرشحة للرئاسيات وكذا على مستوى البرلمان والمحليات.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت النصوص القانونية والأطر التشريعية التي تم تبنيها في الجزائر في ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في العمل السياسي.؟

وللإجابة على الاشكالية السابقة تم اقتراح الخطة الآتية:

المحور الأول: المشاركة السياسية للمرأة من منظور مفاهيمي.

1ـ مفهوم المشاركة السياسية.

يمكن تعريف المشاركة السياسية باعتبارها: سلوكا سياسيا يمارسه المواطنون طواعية للمساهمة في صنع السياسة العامة، واتخاذ القرارات على كافة المستويات، واختيار النخب الحاكمة في مختلف المواقع، ومراقبة الأداء الحكومي، والتعبير عن الآراء في وسائل الاتصال المختلفة حول القضايا التي تفرض نفسها على أجندة اهتمامات الرأي العام. وترتبط ممارسة هذا السلوك

بما يتمتع به المواطنون من وعي بحقوقهم وواجباتهم السياسية، ودرجة اهتمامهم بالمجريات السياسية على أرض الواقع، واتجاهات الأفراد وآرائهم نحو مفردات البيئة السياسة المحيطة بما تشتمل عليه من نخبة حاكمة وأحزاب سياسية ونظام انتخابي، وما تتبناه الدولة من تشريعات وقوانين وأطر مؤسسية لتنظيم الممارسة الديمقراطية. (عبد الغفار 2009، ص. 59)

وإن تعريف المشاركة السياسة يختلف من زاوية الاتجاه الذي ينظر إليها منه، فقد ينظر إليها من جانب الفقه السياسي أو القانوني أو الاجتماعي، ويمكن أن نخلص في ذلك إلى اتجاهين في التعريفات على النحو الآتي: (غنايم 2014، ص. ص. 19 - 20)

الاتجاه الأول: يرى أن المشاركة السياسية تقتصر على الأعمال المشروعة فقط، مثل التصويت والمظاهرات السلمية وتقديم شكاوى واعتراضات جماعية وغير ذلك.

الاتجاه الثاني: يرى أن المشاركة السياسية تشمل الأعمال المشروعة وغير المشروعة، سواء كانت أعمال منظمة أو غير منظمة، سلمية أو عنيفة.

كما ويعني مفهوم المشاركة السياسية في مدلوله الإيجابي ذلك الانخراط الفاعل المنتج في الحياة السياسية في مجتمع ما، وبكل ما يرتبط بها من انتماء منظم أو تعاطفي، ومن نشاط مستمر وممارسة مسؤولة للحق الانتخابي، ونهج وسلوك سياسي واع وامتلاك ثقافة سياسية موجهة للتفكير والممارسة مع اختلاف مستويات هذه المشاركة بين الأفراد والشرائح الاجتماعية بل وبين المجتمعات القومية، ونقيض هذه المشاركة هو عادة ما يدعى بالعزوف عن العمل السياسي أو النفور منه. (محسن 2008، ص. 10)

2ـ **صور المشاركة السياسية**: تتمثل صور المشاركة السياسية في:

❖ الهيئة الانتخابية: تتشكل الهيئة الانتخابية من جميع مواطني الدولة ممن لهم حق التصويت، وهم عدد السكان جميعهم مطروحا منهم من ليس له ذلك الحق من الفئات، سواء كان ذلك بسبب السن أو طبيعة العمل أو الحرمان الجنائي، ويصدر كشف بأسماء هيئة الانتخاب وهو ما يعرف بالجداول الانتخابية. (غنايم، ص. 26)

❖ المشاركة بالتصويت: لما كانت المشاركة السياسية هي مساهمة الفرد في أحد الأنشطة السياسية التي تؤثر في عملية صنع القرار أو اتخاذه، التي تشمل

التعبير عن رأي معين في قضية عامة والعضوية الحزبية والانضمام لمؤسسة المجتمع المدني أو التعاون معها والترشيح في الانتخابات، لذلك فإن التصويت والانتخابات هما أحد جوانب المشاركة السياسية. (غنايم، ص. 27)

❖ المشاركة بالترشيح: يعتبر الترشيح عموما سواء للمجالس النيابية أو رئاسة الدولة أعلى مستوى للمشاركة السياسية، فهو مشاركة في صنع القرار السياسي في الدولة والمساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (غنايم، ص. 29)

3ـ **مستويات ممارسة المرأة للعمل السياسي**: تتمثل في: (فهمي 2004، ص. 126)

❖ مستوى التنشئة السياسية: فالأم في البيت هي التي تقوم بتشكيل الادراك السياسي للطفل ومن ثم سلوكه السياسي في مرحلة لاحقة.

❖ مستوى المؤسسات السياسية ومواقع اتخاذ القرار.

❖ المستوى الثقافي والفكري: وهو ما يعكس تزايد دور المرأة السياسي في المجتمع في صورة إثارة قضايا عامة وتعبئة الرأي العام من خلفها.

4-**أهمية المشاركة السياسية للمرأة**: ترجع أهمية تناول موضوع المشاركة السياسية إلى الآتي: (العزاوي 2012، ص -ص. 20 -21)

❖ التنمية: في تعريفها هي كشف عن الإمكانات المدخرة في المجتمع، وباعتبار أن المرأة هي نصف المجتمع، فإن الاهتمام بمشاركتها في الحياة السياسية وفي المجالات الأخرى، هو كشف عن إمكان مدخر يضاعف من حجم القدرات لدى المجتمع، ويدفع بالتالي بمعدلات نموه إلى مستويات أعلى.

❖ إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية سوف يرسخ لديها مضمون المواطنة الذي يعني – ضمن ما يعنيه - أن تمنح ولائها لفكرة الدولة فقط، وهذا بدوره يقود إلى دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.

❖ إن المشاركة السياسية للمرأة سوف تساعد على منحها حصانة ثقافية وفكرية تحول دون اختراقها بتوجيهات من الخارج تستهدف زعزعة ثوابتها الدينية ومن ثم الثوابت الدينية لأفراد أسرتها.

❖ توسيع قاعدة التمثيل في الهيئات البرلمانية، الأمر الذي يزيد من قوة وعمق تمثيلها للمجتمع، مما يعمق مفاهيم الانتماء الوطني والاعتزاز القومي، وينمي قوى العطاء وفعالية الإنتاج ، ويعزز مكانتها في المجتمع وتطوير مهاراتها في

تربية أجيال فاعلة وواعية، بالإضافة إلى تعزيز وتوظيف طاقات الأمة جميعها، في سبيل تحقيق التنمية الشاملة.

ورغم إقرار الدساتير والقوانين في الدول العربية مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون التمييز للون أو جنس أو دين، وهو الأمر الذي منح المرأة في الكثير من الدول العربية حقوقا اجتماعية واقتصادية متكافئة مع الرجل، إلا أنها لم تحصل سياسيا على تمثيل تعكس من خلاله ثقلها النسبي في التعداد السكاني، فهي غير ممثلة بما يكفي في المناصب العليا. كما أن حضورها البرلماني يبدو منخفضا للغاية، فوفقا لواقع المجالس البرلمانية الحالية فإن نسبة تمثيلها في البرلمان تتأرجح عند حد أقصى وهو 6.2%.

ولعل أحد العوامل التي أثرت في فهمنا لنوعية المشاركة السياسية للمرأة ودرجة هذه المشاركة هو ضعف التدوين والتوثيق في مجتمعاتنا، وتغييب أو تهميش دور المرأة، بالإضافة إلى انقطاع سيرورة التواصل المعرفي وحصر المساهمة في شكل واحد دون غيره، الأمر الذي حرمنا فهم الغنى العميق والمتنوع لمفهوم المشاركة السياسية. (زنكة 2011، ص. ص. 12 -13)

المحور الثاني: بعض الأطر التشريعية والقانونية الدولية والمحلية المنظمة للمشاركة السياسية للمرأة.

1ـ الأطر التشريعية والقانونية الدولية المنظمة للمشاركة السياسية للمرأة:

حظيت قضية مشاركة المرأة في الحياة العامة عموما والحياة السياسية خصوصا باهتمام دولي مستمر، انعكس بشكل واضح على الأطر التشريعية والقانونية الدولية التي يستدل من خلالها سعي المجتمع الدولي إلى تحفيز المرأة للمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية، وكذلك السعي إلى إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة تجاه مشاركتها في الحياة العامة والسياسية. (عبد الغفار، ص. 61)

وتتمثل أهم الأطر القانونية الدولية التي تكفل المشاركة السياسية للمرأة في:

❖الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1948م تتويجا لجهود البشرية على

مدى التاريخ لإقرار حق الإنسان في الحرية والعدل والمساواة، بوصفها قيما وضرورات إنسانية فطرية يصعب العيش. (عبد الغفار، ص.61)

وقد ساهم بشكل كبير في فتح المجال أمام النساء لدخول السياسة والدفاع عن حقوقهن التي كانت مهضومة من قبل المجتمع بشكل كلي.

❖لجنة المرأة بالأمم المتحدة: أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة (مركز) المرأة عام 1947م، لتتولى دراسة أوضاع المرأة ووضع التوصيات التي تساعد في رسم سياسات النهوض بها على المستوى العالمي، باعتبار أن التمييز ضد المرأة يمثل خرقا لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام الكرامة الإنسانية المنصوص عليهما في الإعلان الإعلامي لحقوق الإنسان. (عبد الغفار، ص. ص. 61 -62)

وقد ساعدت اللجنة السلف ذكرها في المساهمة في دراسة أوضاع المراة على المستوى العالمي، وقد وضعت توصيات عديدة ساعدت على إيصال أصوات النساء من شتى أنحاء العالم.

❖اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 ديسمبر 1952م اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، وبدأ نفاذها اعتبارا من يوليو 1954 ، فنصت في مادتها الأولى على أن للمرأة حق التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينها وبين الرجل دون تمييز، ونصت في مادتها الثانية على أن للنساء الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام المنشأ بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون تمييز، ونصت في المادة الثالثة على أن للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز. (عبد الغفار، ص. 62)

وبعد صدور هذه الاتفاقية اصبح للمرأة الحق في التصويت في جميع الانتخابات دون تمييز وأن لهن الأهلية لذلك.

❖اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة: نصت اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979م في مادتها السابعة على أن تقوم الدول الأطراف بتوفير جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، بشكل يكفل للمرأة التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، وكذلك أهلية المرأة للترشيح والانتخاب في الهيئات المنتخبة، وأهليتها للمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها، وكذلك شغل

الوظائف العامة والحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية دون تمييز بينها وبين الرجل. كما أكدت ذات الاتفاقية في بندها الرابع على أهمية الأخذ بتدابير مؤقتة لتحقيق تمثيل عادل في المجالس النيابية يتناسب مع تمثيل المرأة في المجتمع وجهودها في مجال التنمية. (عبد الغفار، ص. 62)

وقد ساعدت هذه الاتفاقية في القضاء على جميع أشكال التمييز الذي كان في السابق يمارس ضد المرأة والذي سلبها جميع حقوقها.

- عقد المرأة (1976 -1985): أعلنت الأمم المتحدة الفترة من عام 1976 – 1985م عقدا لبحث حقوق المرأة وقضاياها على مستوى العالم. وعقدت الأمم المتحدة في سبيل بحث حقوق المرأة والدفاع عن قضاياها العديد من المؤتمرات الدولية بدءا بمؤتمر المكسيك عام 1975م والذي عقد تحت شعار (المساواة - التنمية - السلم) وأعطى اهتماما واضحا بقضايا مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية. ونصت وثيقة مؤتمر نيروبي عام 1985 بحضور 157 دولة بضرورة تفعيل مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية على وجه الخصوص على مستوى رسم السياسات، اتخاذ القرارات، تصميم البرامج، صياغة المضامين الإعلامية في وسائل الاتصال الجماهيري وكذلك زيادة مساهمتها في شغل الوظائف الاستشارية ومواقع صنع القرار، كما وصدرت في أوائل التسعينيات توصية لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة باعتبار أن نسبة 30% تشكل الحد الأدنى لحصة المرأة في مناصب صنع القرار على الصعيد الوطني.(عبد الغفار، ص. 63)

واهتم الاتحاد البرلماني الدولي بظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة، وقام بوضع خطة عمل لمواجهة هذه الظاهرة، وتمت الموافقة عليها في مؤتمر باريس عام 1994م، وركزت على ضرورة تخصيص مقاعد للمرأة حال تنافسها في الدوائر الانتخابية العامة. (عبد الغفار، ص. 63)

وقد ساهم هذا العقد في مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية على وجه الخصوص على مستوى رسم السياسات، اتخاذ القرارات، تصميم البرامج.

❖ وثيقة مؤتمر بيكين (1995): انتهى مؤتمر بيكين عام 1995 بحضور 189 دولة إلى أهمية النهوض بأوضاع المرأة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي على مستوى العالم، كما ركز هذا المؤتمر

على أهمية تفعيل مشاركة المرأة في الحياة العامة، والحياة السياسية على وجه الخصوص، واتخاذ التدابير اللازمة لدعم مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، كما دعا ذات المؤتمر إلى شغل النساء 30% من مراكز صنع القرار في عام 2005 م، تمهيدا لوصولهم إلى 50% من هذه المراكز مستقبلا. (عبد الغفار، ص. 63)

❖ وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية (2000): صدرت وثيقة الأمم المتحدة حول الأهداف التنموية للألفية عام 2000م، وتعد هذه الوثيقة أحد مؤشرات تعزيز المساواة بين النساء والرجال، وتمكين المرأة وزيادة نسبة تمثيل النساء في الحياة النيابية. وتعددت المؤتمرات الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة والخاصة بالتنمية الاجتماعية والنوع الاجتماعي، ومنها مؤتمر التنمية والسكان بالقاهرة عام 1994م، بحضور 179 دولة و1600 جمعية أهلية، والذي ناقش أوضاع السكان والتنمية في العالم، كما ركز في أحد محاوره على المشاركة السياسية للمرأة في أنحاء العالم، وناقش مؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995م، قضايا التنمية الاجتماعية في العالم وأهمية وجود مجتمع مدني نشط تشارك فيه كل عناصر المجتمع نساء ورجالا. (عبد الغفار، ص. ص. 63 -64)

لقد قطع المشرع العربي شوطا باتجاه إقرار المساواة الشكلية بين الرجال والنساء في المشاركة السياسية، إلا أن هذه الخطوة لم تكن لتسعف المرأة في سياق واقع ثقافي واجتماعي يعارض اكتسابها وممارستها لحقوقها السياسية بحرية، لذلك يصبح تدخل المشرع لدعم المرأة إيجابيا بتخصيص حصة لها في المجالس النيابية أمرا مقصود به مساعدة المجتمع على رفع الغبن التاريخي الذي لحق بها، وفي هذا تحقيق لمبدأ تكافئ الفرص الذي نصت عليه عدد من الدساتير العربية. (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005، ص.17)

المحور الثالث: واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.

1ـ المشاركة السياسية للمرأة من خلال النصوص القانونية:

أ - المشاركة السياسية للمرأة من خلال المواثيق:

ميثاق طرابلس 1962: أكد ميثاق طرابلس على دور المرأة والالتزام بترقيتها والنهوض بها لتكون فاعلة في شتى المجالات، ومن بين أهدافه الأساسية تدعيم حق المرأة في المشاركة في البناء الوطني، وضرورة تكوينها سياسيا، ومحاربة

الأفكار البالية التي تنتقص من وجودها، والعمل على ترقيتها ودعمها بمسؤوليات سياسية طبقا لما جاء في نص الميثاق: "لن يتسنى للحزب أن يخطو خطوة واحدة إلى الأمام ما لم يساند دوما محاربة الأحكام الاجتماعية المسبقة والمعتقدات الرجعية ولا يمكنه أن يكتفي بالمواقف المبدئية فقط، بل عليه أن يجعل من تطور المرأة الجزائرية واقعا لا رجعة فيه وذلك بواسطة تحويل النساء مسؤوليات حزبية". (لموشي 2017، ص. 138)

- ميثاق 1976: قيم هذا الميثاق مسيرة المرأة وواقعها بعد 14 عام من الاستقلال، وحث على ضرورة الاستجابة لتطلعات كل النساء في البلاد، بتوفير الشروط الضرورية لترقيتهن كونهن يشكلن طاقة هائلة للتحول في المجتمع، واهتم الميثاق كذلك بدور المرأة داخل الأسرة كونها خلية أساسية للأمة، وحثها على النضال من أجل حماية حقوقها ومكتسباتها. (لموشي، ص. 138)

ب - المشاركة السياسية للمرأة من خلال القوانين (الدساتير):

ضم دستور الجزائر لعام 1963، 1976، 1989 مجموعة من التدابير والإجراءات بخصوص المرأة ومساواتها مع الرجل، وذلك تطبيقا لمبادئ حقوق الإنسان كما جاء في المادة 86 من دستور 1976، الذي نص على تبني الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية. أما فيما يخص حقوق المرأة فقد نص دستور 1976 في المادة 42 منه على ضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ونصت المادة 29 من دستور 1996 على المساواة بين الجنسين أيضا كما يلي" كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرف أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي"، وكذلك نفس فحوى المادة في نص قانون 2002، 2008. (لموشي، ص. 193)

وعملا بدسترة حقوق سياسية جديدة لمصلحة المرأة الجزائرية، جاء في المادة 31 مكرر "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة" ويحدد القانون العضوي كيفية تطبيق هذه المادة. وتم إعداد ميثاق المرأة العاملة من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وشؤون المرأة لترقية حقوقها في الوسط المهني، كما صادق ميثاق 2014 على واجبات

كل الأطراف والمسؤولين المعنيين بترقية وتشغيل المرأة إضافة إلى تقلدها المناصب المسؤولية. (لموشي، ص. 193)

2ـ نظام الكوتا كآلية لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة:

تبنت الجزائر النظام الإجباري للحصص من خلال تخصيص نسبة محددة للمرأة الجزائرية من أجل تمكينها، هذا النظام الحصصي أو ما يسمى بنظام الكوتا يضمن لها حقها في المشاركة السياسية في المجالس المحلية المنتخبة، حيث أجبرت الأحزاب السياسية للمرة الأولى أن تأخذ النساء بمحمل الجدية وتعمل على تأهيلها وتثقيفها وتمكينها وأحيانا إقناعها بدورها في المشاركة السياسية سواء بصوتها أو بترشحها، فصوت المرأة يعادل صوت الرجل في مجلس النواب. (لموشي، ص. 140)

تنص اتفاقية القانون العضوي للأحزاب السياسية على أن "يجب أن لا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة أدناه، بحسب عدد المقاعد المتنافس عليه". (لموشي، ص. 141)

- انتخابات المجلس الشعبي الوطني:
  - 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي (4) مقاعد.
  - 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق (5) مقاعد.
  - 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعدا.
  - 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين (32) مقعدا.
  - 50% بالنسبة لمقاعد الجالية الجزائرية بالخارج. (لموشي 2017، ص. 141)
- انتخابات المجالس الشعبية الولائية:
  - 30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعدا.
  - 35% عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا.
- انتخابات المجالس الشعبية البلدية:

30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة.

" توزيع المقاعد بين القوائم بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة وتخصص النسب المحددة في المادة 2 وجوبا للمترشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة".(لموشي 2017، ص. 141)

3ـ المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية من خلال الممارسة الفعلية:

حصلت المرأة في الجزائر على الحق في الانتخابات والتصويت والترشيح عام 1962، وقد عينت أول وزيرة في عام 1964. (غنايم 2014، ص. 46). وفيما يلي سنتطرق لواقع المشاركة الفعلية للمرأة الجزائرية على المستويين الوطني والمحلي:

أ - المشاركة السياسية للمرأة على المستوى الوطني:

- تواجد المرأة في البرلمان الجزائري منذ الاستقلال إلى أواخر سنة 2016:

الفترة التشريعية	العدد الإجمالي للمقاعد	عدد النساء في البرلمان
المجلس التأسيسي لسنة 1964	196	10
المجلس الوطني لسنة 1964	138	02
المجلس الشعبي الوطني (1977-1982)	273	10
المجلس الشعبي الوطني (1987-1987)	285	05
المجلس الشعبي الوطني (1987-1992)	296	07
المجلس الاستشاري الوطني (1992-1994)	60	06
المجلس الوطني الانتقالي (1994-1997)	192	12
المجلس الشعبي الوطني (1997-2002)	389	15
المجلس الشعبي الوطني (2002-2007)	389	26
المجلس الشعبي الوطني (2007-2012)	389	31
المجلس الشعبي الوطني (2012-2016)	462	146

المصدر: لموشي، (مارس 2017)، ص. 138.

نلاحظ من خلال الجدول أن تواجد النساء في البرلمان منذ سنة 1964 إلى غاية سنة 2002 شهد انخفاضا وتذبذبا مقارنة بنسبة تمثيل الرجال والمقاعد، ففي سنة 1964 قدر العدد الإجمالي للمقاعد بـ 196 و138، قابله على التوالي 10، 02 نساء ممثلات في البرلمان، وفي سنة 2002 ارتفع عدد المقاعد ليبلغ الضعف في حين زاد عدد النساء الممثلات فقط بخمس (15)، ليشهد بعد ذلك التمثيل السياسي للمرأة على مستوى البرلمان قفزة نوعية وهو ما نلاحظه في الفترة ما بين 2002 إلى غاية سنة 2016، حيث قفز العدد من 15 امرأة نائب إلى 146، مقابل عدد مقاعد قدر بـ 462 مقعد، ويعود السبب في ذلك للإصلاحات السياسية التي انتجتها الجزائر في مجال تعزيز وترقية الحقوق السياسية للمرأة عن طريق نظام الحصص الذي يهدف إلى مضاعفة حظوظ

المرأة في المجالس المنتخبة من خلال القانون العضوي 03/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012.

ب - المشاركة السياسية للمرأة على مستوى المحليات:

أسفرت الانتخابات المحلية لسنة 2012 على انتخاب 4715 امرأة على مستوى المجالس المحلية موزعة على النحو التالي: (اونيسي 2014، ص. 98)

- 4120 امرأة منتخبة على لعضوية المجالس الشعبية البلدية، منهن 6 كرئيسات لمجالس محلية.

- 595 امرأة منتخبة لعضوية المجالس الشعبية الولائية، منهن اثنتين كرئيسات لمجالس ولائية.

هذه النتائج التي حققتها المرأة عن طريق الكوتا لم يكن لها انعكاس على الحكومة التي تشكلت في سبتمبر 2012، حيث تم تعيين ثلاث نساء فقط ووزيرتين وكاتبة دولة. كما لم يكن لها انعكاس أيضا على نتائج تجديد أعضاء مجلس الأمة المنتخبين، حيث لم تحصل على العضوية أية امرأة، هذا الوضع يفسر وجوب كوتا أخرى في الحكومة ومجلس الأمة.

المحور الرابع: تحديات المشاركة السياسية للمرأة.

هناك العديد من التحديات التي تواجه المرأة في سيرورة نضالها من أجل تحقيق المشاركة السياسية المتماشية مع نسبتها السكانية، تتمثل أبرز هذه التحديات في:

- ارتباط معنى الإنجاز بالذكور، وشيوع الأفكار والتقاليد التي تشجع على احتباس المرأة والخوف المستمر على مستقبلها.

- عدم الوعي بين النساء بحقوقهم القانونية وما كفلته لهن التشريعات المختلفة، كذلك عدم معرفة الرجل بتلك الحقوق يوقعها في مشكلات جمة، كذلك فإن الفهم الخاطئ لما ورد من أحكام في الشريعة الإسلامية يدعو إلى الاهتمام. (فهمي، ص. ص. 126 -127)

- ارتفاع نسبة الأمية، حيث تظل الأمية من أهم معوقات الدور السياسي للمرأة بسبب ترابط حقوق التعليم والعمل والمشاركة في العمل العام. (فهمي، 126)

- قلة وعي المرأة بأهمية المشاركة السياسية ونوعية النظام الحاكم وشروط المشاركة السياسية، هذا وبالإضافة إلى وقع التدخلات الأجنبية وتأثير الحروب والاحتلال وانعكاساتها الكارثية الشاملة على بنية المجتمع ونفسية الفرد، فالملاحظ أن ظروف الحروب والاحتلال غالبا ما تترك المرأة مثقلة الكاهل اقتصاديا ونفسيا وحاملة للنصيب الأكبر من تراجع الحقوق وتحمل مسؤوليات عائلية إضافية، وهو ماي فرض عليها الابتعاد عن النشاط السياسي المباشر. (زنكة، ص. 30)

- انشغالات المرأة البيتية والزوجية ومسؤوليتها كأم عن تربية الأطفال، فالجمع بين ذلك والعمل خارج البيت لا يترك لها الوقت والجهد الكافيين للانخراط في العمل السياسي. (زنكة، ص. 30)

خاتمة:

من خلال ما سبق التطرق إليه، نلاحظ أن الجزائر أولت اهتماما بإشراك المرأة في الحياة السياسية في السنوات الأخيرة، تجسد ذلك من خلال التعديل الدستوري المصوت عليه من قبل البرلمان، والذي شهد تطبيقه في القانون العضوي 03/12 الذي يهدف إلى مضاعفة حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة. حيث يدعوا هذا القانون الأحزاب السياسية إلى تخصيص نسبة لا تقل عن الثلث في قوائم ترشحاتهم للنساء، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المنتخبات في المجالس المحلية من 0.58% سنة 1997 إلى 18% سنة 2012، ما جعل الجزائر تصنف من بين 30 دولة على المستوى العالمي في مجال تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة .

كما أن غياب الثقافة والوعي السياسيين لدى المرأة يترتب عنهما ضعف مشاركتها في المجال العام، وضعف انخراطها في المجتمع المدني سواء تعلق الأمر بالأحزاب السياسية أو بالحركات الأخرى، فيحرمها من فرصتها في التدريب والتعرف على العملية السياسية ويقلل من فرص بروز قيادات نسائية. ويلعب ظلم النظام القيمي المبني على التمييز بين الرجل والمرأة، دورا كبيرا في غياب العدالة داخل الأسرة فمن ضمن السلوكات التي تصدر نتيجة هذا النظام الذكوري، العنف الأسري الذي تكون ضحيته الأولى المرأة، والذي يعتبر هو الآخر مؤشرا لا يستهان به في منع المرأة من الممارسة السياسية بشكل خاص.

قائمة المراجع:

اونيسي، ليندة. (جوان 2014). نظام الكوتا النسائية في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم السياسية. العدد 02، ص. 98.

بارة، سمير. (جوان 2015). التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة: دراسة ميدانية لاتجاهات طالبات كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة حول مشاركة المرأة بعد تطبيق نظام الكوتا. مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 13، ص. 235.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(2005). نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ،ص.17.

زنكة، هيفاء. (2011). المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الغفار، عادل. (2009). الإعلام والمشاركة السياسة للمرأة رؤية تحليلية واستشرافية. القاهرة: الدار المصرية.

العزاوي، وصال نجيب. (2012). المرأة العربية والتغيير السياسي. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

غنايم، مدحت أحمد محمد يوسف. (2014). تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية دراسة نظرية. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.

فهمي، محمد سيد. (2004). المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

لموشي، زينب. (مارس 2017). المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين التمكين وآليات التفعيل. مجلة تاريخ العلوم. العدد 07، ص. 138 - 140.

محسن، مصطفى. (2008). المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات. المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 17، ص. 10.